وقد ساعدت احداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الاردني سلطات الاحتلال في تبنّي فكرة اقامة ادارة ذاتية في المناطق المحتلة، من طريق اعادة طرح مشروع يغئال الون مجدّداً، والتحضير لاجراء انتخابات محلية في الضفة الفلسطينية والترويج لفكرة اقامة «دويلة فلسطينية»، بواجهة القيادات البلدية التقليدية. وقد سارعت القيادات تلك الى عقد مؤتمر في القدس لتدارس الموقف بعد اضعاف حركة المقاومة الفلسطينية في الاردن، وامكان تشكيل هيئة محلية تمثّل السكان في المناطق المحتلة[١٤]. ثمّ عقدت اجتماعاً آخر في مبنى بلدية بيت ساحور بتاريخ ١٩٧١/٨/٧، سمّي بـ «مؤتمر البلديات»، وناقشت، خلاله، امكانية بناء كيان سياسي في المناطق المحتلة، وانتخبت لجنة تنفيذية أنيطت بها مهمّة اقامة برلمان انتقالي يتشكّل من مئة عضو. وقد لقي ذلك المؤتمر ترحيباً من السلطات الاسرائيلية؛ اذ اعتبرته «اجتماعاً تاريخياً» لأنه مثّل أول محاولة «حقيقية» لتنظيم هيئة سياسية في المناطق المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧[١٥].

وقد شجّع ذلك السلطات الاسرائيلية على اجراء انتخابات بلدية، قصد ايجاد مجالس تمثيلية مطواعة، تنقاد لمشيئتها وتنفّذ مخططاتها، ولكي تبيّن للعالم ان الحياة المدنية طبيعية تحت الاحتلال، وان الحل الذي سينجم عن الحوار مع القيادات البلدية الجديدة تمّ التوصّل اليه بواسطة هيئات منتخبة تمثّل السكان تحت الاحتلال[١٦]. وبالفعل، لقد ضغطت سلطات الاحتلال لاجراء تلك الانتخابات وانجاحها، بحيث أدّت الى استمرار القيادة البلدية التقليدية السابقة في معظم المجالس البلدية. الّا ان حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ جاءت لتقلب الاوضاع رأساً على عقب، وذلك في ضوء المتغيّرات التي أوجدتها، والتي تمثّلت ببروز الوعي الكياني الفلسطيني المرتبط بمطالب القيادة الفلسطينية خارج المناطق المحتلة، والذي تخطّى وعي القيادات البلدية التقليدية التي أصبحت مشلولة بعد الحرب؛ وتمثّلت كذلك ببروز وزن منظمة التحرير الفلسطينية لصالحها في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط العام ١٩٧٤[١٧].

ومن جهة أخرى، أدّى اعتزال دايان العمل السياسي الى احداث فراغ في ما يخصّ الحكم الاسرائيلي في المناطق المحتلة، نظراً الى الدور الذي قام به لتقرير السياسة الاسرائيلية الخاصة بالمناطق المحتلة، ولشبكة العلاقات الشخصية الحميمة التي أقامها مع بعض وجهاء المناطق المحتلة وقيادات الحكم العسكري فيها[١٨].

وعلى الرغم من ذلك، فقد واصل خلفه في وزارة الدفاع، شمعون بيرس، اتصالاته مع وجهاء المناطق المحتلة لاقرار الحكم الاداري الذاتي، واقترح مشروعاً مفصّلاً يدعو الى توسيع صلاحيات البلديات لتشمل شؤون التعليم والاقتصاد، وتضييق صلاحيات جهاز الحكم العسكري، بحيث يتحوّل رئيس البلدية الى ما يشبه حاكم لواء، يختص بصلاحيات ضباط الادارة الاسرائيليين الذين يمثّلون دوائر الحكومة الاسرائيلية المختلفة في جهاز الحكم العسكري، وذلك شريطة ان لا يعتبر ذلك خطوة نحو دولة فلسطينية، وانما مشروع للادارة المدنية فقط.

وقد صادف طرح المشروع اقتراب موعد اجراء الانتخابات القروية والبلدية، والتي رأى فيها بيرس فرصة سانحة لتنفيذ المشروع عبر تثبيت أوضاع القيادات البلدية التي يمكن، من خلالها، تمرير مشروع الادارة المدنية وفق التوجّهات الاسرائيلية. ولكي يتلافى تعارض المشروع مع القانون الاردني الذي يحدّد صلاحيات رؤساء البلديات، فقد ارتأى اقراره بواسطة الأوامر العسكرية عوضاً عن اللجوء الى اصدار تشريع من الكنيست الاسرائيلي، قد يخلق انطباعاً محلياً ودولياً بأن